الأمم المتحدة

A/75/637–S/2020/1187

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
10 December 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البنود 8 و 15 و 71 و 135 من جدول الأعمال
المناقشة العامة

ثقافة السلام

حق الشعوب في تقرير المصير

المسؤولية عن الحماية ومنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

رسالة مؤرخة 9 كانون الأول/ديسمبر 2020 من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة موجهة إلى الأمين العام

أكتب إليكم بشأن الرسالة المؤرخة 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الموجهة من الممثل الدائم لتركيا إلى الأمين العام (A/75/525-S/2020/1024)، التي تتضمن ادعاءات خادعة واتهامات ملفقة تسعى إلى إلقاء اللوم على الضحية، وتزييف التاريخ والتستر على الجرائم التي صدمت ضمير للإنسانية صدمة عميقة.

إن القول بأن المذابح التي تعرَّض لها السكان الأرمن في الإمبراطورية العثمانية لا يمكن أن تشكل إبادة جماعية لأن هذه الأحداث سبقت المفهوم القانوني "للإبادة الجماعية" يفتقر إلى الصحة التاريخية والقانونية والأخلاقية. فقد أشار الحقوقي المرموق رافايل ليمكين، الذي كان أول من صاغ مفهوم الإبادة الجماعية وعرضه في مطلع ثلاثينات القرن الماضي على عصبة الأمم، إلى الإبادة العثمانية للأرمن كمثال أساسي على هذه الجريمة والتي على أساسها استحدث ليمكين مصطلحَ "الإبادة الجماعية"، ممهِّدا بذلك الطريقَ لاعتماد اتفاقية الإبادة الجماعية في عام 1948[1].

وفي هذا السياق التاريخي بالضبط لأعمال القتل المنهجية التي تعرَّض لها الأرمن في الإمبراطورية العثمانية ظهر المصطلح الحديث "جرائم ضد الإنسانية"، الذي استخدمته رسمياً للمرة الأولى دولُ الحلفاء

(1) حلقة "U. N. Casebook" في شباط/فبراير 1949 من البرنامج التلفزيوني لشبكة سي بي إس عن أعمال الأمم المتحدة، www.youtube.com/watch?v=F57pgpr_jdw.

20-16764 (A) 151220 161220

الرجاء إعادة استعمال الورق

في إعلانها المشترك الصادر في أيار/مايو 1915، وهو ما يمثل أصل استخدام هذا المصطلح كتوصيفٍ لفئة من الجرائم الدولية[2].

إن الأدلة المثبَتة بالوقائع التي توثق الإبادة الجماعية للأرمن وافرة ودامغة، وهي مدعومة بقرنٍ من الأبحاث الدراسية التاريخية الدقيقة. وقد حظيت الإبادة الجماعية للأرمن، التي كانت قضية معروفة جداً في مجال حقوق الإنسان آنئذ، بتغطية منتظمة في وسائل الإعلام الدولية كما جرى توثيقها على نطاق واسع في السجلات الرسمية في مختلف أنحاء العالم. وهناك روايات لا تُعد ولا تُحصى لشهود عيان من المبشرين والعاملين في مجال الإغاثة والناجين والدبلوماسيين تؤكد ما وصفه سفيرُ الولايات المتحدة لدى الإمبراطورية العثمانية هنري مورغنثاو بـ "حملة إبادة عرقية"[3].

لن تكون صفحات هذه الرسالة كافية لتقديم قائمة كافية وافية بالأدلة الرسمية، مثل الكتاب الأزرق البرلماني البريطاني الذي جمعَه اللورد برايس وأرنولد توينبي[4]، وسجلات وزارتي الخارجية النمساوية والألمانية[5]، ومصادر أخرى متعددة، بينها الجريدة الرسمية العثمانية، التي سجلت اعترافات المسؤولين الحكوميين والعسكريين خلال المحاكمة على جرائم الحرب في القسطنطينية التي أُجريت بعد الحرب العالمية الأولى.

وسأكتفي بالإشارة إلى النظر المستفيض والمتكرر في هذه المسألة من جانب الرابطة الدولية للباحثين في مجال الإبادة الجماعية، وهي منظمة تضم أهم خبراء العالم في مجال الإبادة الجماعية، التي أصدرت بالإجماع في عام 1997 قرارا رسميا يؤكد حقيقة وقوع الإبادة الجماعية للأرمن. وفي عام 2006، نشرت الرابطة الدولية للباحثين في مجال الإبادة الجماعية رسالة مفتوحة تشرح فيها أن "الدارسين الذين ينكرون حقائق وقوع إبادة جماعية في وجه أدلة البحث العلمي الدامغة لا يشاركون في نقاش تاريخي، بل لديهم نوايا مبيَّتة أخرى. وفي حالة الإبادة الجماعية للأرمن، تهدف هذه النوايا المبيَّتة إلى إعفاء تركيا من المسؤولية عن الإبادة المخطط لها للأرمن – وهي نوايا مبيتة منسجمة مع كل حزب حاكم تركي أتى إلى الحكم منذ ارتكاب الإبادة الجماعية في عام 1915"[6].

إن إنكار تركيا الجرائم المرتكبة في عام 1915 لا يتعارض مع الأدلة التاريخية فحسب، بل أيضاً مع النتائج التي توصلت إليها التقارير الصادرة بتكليف من الأمم المتحدة، بينها تقرير لجنة الأمم المتحدة لجرائم الحرب لعام 1948، الذي لا يتضمن تفاصيل الإبادة الجماعية للأرمن فحسب، بل يستخدم أيضاً

(2) تقرير لجنة الأمم المتحدة لجرائم الحرب، https://undocs.org/E/CN.4/W.19.

(3) برقية من سفير الولايات المتحدة هنري مورغنثاو إلى وزير الخارجية، آب/أغسطس 1915، https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1915Supp/d1406.

(4) "The Treatment of the Armenians in the Ottoman Empire 1915-16. Documents presented to Viscount Grey of Fallodon, Secretary of State for Foreign Affairs" by Viscount Bryce, Printed Under the Authority of His Majesty's Stationery Office by Sir Joseph Causton and Sons, Limited, London, 1916.

(5) "The Armenian Genocide: Evidence from the German Foreign Office Archives, 1915-1916", by Wolfgang Gust, Berghahn Books, 2013.

(6) رسالة مفتوحة من الرابطة الدولية للباحثين في مجال الإبادة الجماعية مؤرخة 1 تشرين الأول/أكتوبر 2006، https://genocidescholars.org/wp-content/uploads/2019/04/Scholars-Denying-Armenian-Genocide-.pdf.

أحداث عام 1915 كمثالٍ تاريخي وكسابقةٍ للمادتين 6 (ج) و 5 (ج) من النظامين الأساسيين للمحكمتين العسكريتين الدوليتين في نورمبرغ وطوكيو، وتالياً كصكٍ ممهِّد لاتفاقية الأمم المتحدة للإبادة الجماعية[7].

وفي عام 1985، اعتمدت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التابعة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التقريرَ المتعلق بمسألة منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها الذي أعده ب. ويتيكر. وفي مواجهة حملة الإنكار القوي التي شنتها الحكومة التركية تحديداً، أكد التقرير أن المجازر العثمانية المنهجية التي ارتُكبت ضد الأرمن في عام 1915 تستوفي من دون أدنى شك معايير تعريف الأمم المتحدة للإبادة الجماعية وبوصفها واحدة من أعمال الإبادة الجماعية التي ارتُكبت في القرن العشرين[8].

وفي آونة أخيرة أحدث عهدا، أعرب بشكل المشترك فريقُ الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والمقررُ الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والمقررُ الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، عن القلق إزاء ما أفيد عن إنكار تركيا للإبادة الجماعية للأرمن وما يترتب على ذلك من عدم إحراز تقدم في إثبات الحقيقة وإحقاق العدالة[9].

وهناك ما يكفي من الأدلة التي تدعم توافق الآراء الساحق بين المؤرخين ودارسي الإبادة الجماعية بشأن الإبادة الجماعية للأرمن. والقضية تاليا ليست قضية مؤرخين، فهم قاموا بدورهم منذ زمن طويل، بل هي قضية لهذا الزمن الحاضر، وقضية شجاعة سياسية وأخلاق إنسانية أساسية. وعندما يدفع ممثل تركيا بحجة مفادها إن الأحداث التي ذُبح فيها نحو 1,5 مليون أرمني، فضلا عن اليونانيين والآشوريين الذين كانوا يعيشون في تركيا العثمانية، أو رُحِّلوا في مسيرات الموت إلى البادية السورية، هي "موضوع نقاش مشروع تحميه حرية التعبير"، يساورني القلق من أن تركيا تسعى إلى استغلال حرية التعبير كسيف ودرع في الوقت عينه. وفي نهاية الأمر، لا تزال تركيا تُبقي على المادة 301 من قانونها للعقوبات، التي تجرِّم التصريحات التي تُعتبر "مهينة" للأمة التركية[10]، وأنا أفترض أن هذا ما يعنيه ضمنياً الممثل الدائم لتركيا عندما يشير إلى التصريحات المتعلقة بالإبادة الجماعية للأرمن على أنها "تشهيرية".

وفي الواقع، يبدو أن وحده إنكار الإبادة الجماعية للأرمن يحظى بالحماية في تركيا بموجب "حرية التعبير"، إذ حوكمَ الصحافي هرانت دينك ثلاث مرات بموجب المادة 301 بسبب تناوله القضايا التركية – الأرمينية، قبل اغتياله في عام 2007[11]. وفي عام 2005، سيق أورهان باموك الحائز على جائزة نوبل، إلى المحاكمة بسبب تعليقات قال فيها إن آلاف الأكراد وملايين أرمني قُتلوا في تركيا[12].

(7) تقرير لجنة الأمم المتحدة لجرائم الحرب، https://undocs.org/E/CN.4/W.19.

(8) التقرير المنقح والمحدَّث عن مسألة منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، الذي أعده السيد ب. ويتيكر، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التابعة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثامنة والثلاثون، البند 4 من جدول الأعمال المؤقت، 2 تموز/يوليه 1985. https://undocs.org/E/CN.4/Sub.2/1985/6.

(9) رسالة مشتركة من عدد من المكلفين بولايات مؤرخة 25 آذار/مارس 2019 موجهة إلى حكومة تركيا، https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=24294.

(10) قانون العقوبات التركي https://www.legislationline.org/download/id/6453/file/Turkey_CC_2004_am2016_en.pdf.

(11) Turkey: Outspoken Turkish-Armenian Journalist Murdered, www.hrw.org/news/2007/01/19/turkey-outspoken-turkish-armenian-journalist-murdered.

(12) "On Trial" by Orhan Pamuk, www.newyorker.com/magazine/2005/12/19/on-trial.

وفي تركيا، يتجاوز إنكار الجرائم والاضطهادات التي تعرض لها الأرمن في الماضي مسائلَ الإبادة الجماعية بمفهومها الحصري. فقد قدم المدعون العامون الأتراك مؤخراً التماسا لرفع الحصانة البرلمانية عن غارو بايلان بعدما نشر على وسائل التواصل الاجتماعي دعوة إلى تركيا لوقف دعمها للأعمال العدائية التي تقوم بها أذربيجان في ناغورنو – كاراباخ[13] – وهو تورط موثق جيداً، ما برح ممثل تركيا يحاول إنكاره بتوجيه اتهامات مضادة، مدعياً أن أرمينيا "جندت مقاتلين إرهابيين أجانب وجنودا مرتزقة أجانب من عدد من البلدان"، وأن "يريفان تتلقى دعما من بعض الجماعات الإرهابية، وفي مقدمتها وحدات حماية الشعب/حزب العمال الكردستاني". وتجدر الإشارة إلى أن هذه الادعاءات تُساق من دون تقديم أي أدلة موثَّقة موثوق بها، لسبب بسيط هو عدم وجود أي دليل على ذلك.

ونظرا للطابع الملفَّق لادعاءات تركيا، ليس من المفاجئ أنه رغم اختيار الممثل الدائم لتركيا إلقاء اللوم على أرمينيا للأعمال العسكرية التي شنتها أذربيجان في أرتساخ (ناغورنو – كاراباخ) وسط تفشي الجائحة العالمية، فهو لم يضمِّن رسالتَه أي دليل موثق على ادعائه بحصول ما يسمى بالاستفزازات الأرمينية، وهو ما سيكون ضروريا لتقييم ادعاءاته بأن تلك الأعمال كانت في سياق "الدفاع عن النفس" في الوقت المناسب وباستخدام متناسب للقوة. ولكن خلافاً للتأكيد التركي، لا يمكن تبرير الأعمال العسكرية لأذربيجان على أنها "دفاع عن النفس" بموجب القانون الدولي، كما أنها لا تتماشى مع حق شعب أرتساخ في تقرير المصير – وهو حق معترف به ومُصان بموجب القانون الدولي العرفي ولم يقيده قط أيُّ قرار من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبناء على ذلك، من الصعب فهم ما يشير إليه الممثل الدائم لتركيا بالضبط عندما يقول إن تركيا اتخذت "موقفا مبدئيا من النزاع في ناغورنو – كاراباخ" وإنها "تؤيد حلا للمشكلة على أساس القانون الدولي".

ويبدو أن ممثل تركيا يعرب عن سخطه لأن جمهورية أرمينيا تطرح، استنادا إلى أدلة موثَّقة وتقارير مستقلة، قضية التورط المباشر لتركيا في تجنيد مرتزقة من سوريا وتقديمهم لمساعدة أذربيجان، رغم الحقيقة التي لا يمكن إنكارها وهي أن هذه "الادعاءات السخيفة وغير المدعومة بأدلة" قد جرى التحقق منها وتأكيدها على مستويات متعددة، بما في ذلك من قبل الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويوضح بيان الفريق العامل الصادر في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 أن "التقارير تفيد عن قيام تركيا على نطاق واسع بتجنيد ونقل رجال سوريين إلى أذربيجان عن طريق فصائل مسلحة، بعضها ينتمي إلى الجيش الوطني السوري" ويعرب الفريق عن قلقه إزاء استخدام هؤلاء المرتزقة[14]. وينبغي التأكيد في هذا الصدد أن قيام تركيا بشكلٍ جرى التحقق منه بتجنيد آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب من سوريا ونقلهم إلى منطقة النزاع في ناغورنو – كاراباخ، كان عملا رسميا من جانب الدولة، في حين لا وجود لصلاتٍ على الإطلاق تربط جمهورية أرمينيا بجماعات إرهابية وهي تدين أعمال الإرهاب في جميع الظروف.

ومع أنني أشعر بالقلق إزاء اللهجة غير اللائقة لرسالة ممثل تركيا، فهي، للأسف، لا تشكل مفاجأة وتمثل مظهراً آخر من مظاهر السياسة القديمة العهد المتمثلة في شحن المناخ الحالي من خطاب الكراهية

(13) How Turkey's Military Adventures Decrease Freedom at Home
.www.nytimes.com/2020/10/15/opinion/armenia-azerbaijan-conflict.html

(14) "Mercenaries in and around the Nagorno-Karabakh conflict zone must be withdrawn – UN experts",
.www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26494&LangID=E

الموجه لا ضد مواطني أرمينيا فحسب، بل أيضا ضد السكان المتحدرين من أصل أرمني في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، فإن هذه الملاحظات الصادرة عن ممثلي الحكومة لم تعد مسألة تتعلق بالأسلوب فحسب بل بالجوهر أيضا، لأن العديد من الممثلين على أعلى مستويات الحكومة التركية لا يخفون احتقارهم للمتحدرين من العرق الأرمني، وكثيراً ما يشيرون إليهم بمصطلحات مهينة من قبيل "بقايا السيف" (وهو مصطلح ينطوي على مفارقة إذ يبدو أنه يحيي الإبادة الجماعية للأرمن التي لا تزال تركيا تنكر حصولها)[15].

وفي الأسابيع الأخيرة وحدها، شهدنا جرائم كراهية عدة ارتُكبت ضد المتحدرين من أصل أرمني في أوروبا والولايات المتحدة. ففي فرنسا مثلاً، نظمت جماعةُ "الذئاب الرمادية" – وهي مجموعة قومية متطرفة مرتبطة بحزب الحركة القومية التركي – مسيرات "اصطياد الأرمن" في ليون، هاجمت متظاهرين أرمن مسالمين وأوقعت جرحى في صفوفهم، وخرّبت النصب التذكاري للإبادة الجماعية الأرمنية خارج ليون[16]. وفي ألمانيا، وزعت "الذئاب الرمادية" مناشير على الأسر الأرمنية ورد فيها: "نحن نقف مع إخواننا الأذريين ولن نسمح للكلاب الأرمن الكفرة بالعيش بشكل مريح في ألمانيا. نعرفكم ونعرف أين أنتم وأين أطفالك ليل نهار"[17]. وفي الولايات المتحدة، أُحرق مركز مجتمعي لكنيسة أرمنية في سان فرانسيسكو، بعد أسابيع من تخريب مدرسة أرمنية مجاورة بكتابات معادية للأرمن ومؤيدة للأذريين[18]. ومع أنه يمكن، بالفعل، توقُّع دفع ممثلي تركيا بأن تلك الجهات لا تحظى برعاية الدولة، متنصلين بذلك من المسؤولية عن أفعالهم (رغم استخدامهم نفس المنطق في التفكير، بطبيعة الحال، لاتهام أرمينيا بأعمال قتل وقعت حتى قبل حصول جمهورية أرمينيا على استقلالها عن الاتحاد السوفياتي بفترة طويلة)، أو، مرة أخرى، اتهامهم أرمينيا بـ"التشهير"، يتعين على المرء أن يلاحظ أن لهجة الرسالة وحدها على الأقل، لا تتضمن ما يثبط عزيمة تلك الجماعات. وعلى العكس من ذلك، فإن سَوْق ادعاءات لا أساس لها من الصحة بأن أرمينيا "تحرض على الأعمال العدائية" و "تستهدف ... مستشفيات ومراكز طبية ومباني مدرسية ودور حضانة للأطفال" (عندما تكون، في الواقع، أذربيجان حليفة تركيا هي التي ثبت بأنها قامت بذلك، باستخدامها المكثَّف للأسلحة الموجهة الحديثة والمتطورة العالية الدقة)، لا يؤدي إلا إلى تأجيج مشاعر القوميين المتطرفين وغضبهم. وكما أظهر اغتيال هرانت دينك[19] وقضية راميل سافاروف[20]، فإن سياسات التحريض على الكراهية والعنف العرقيين في تركيا وأذربيجان تؤدي مباشرة إلى عنف قاتل ضد الأرمن.

إن الإقرار بالتاريخ ليس علامة ضعف، بل على العكس تماماً، فلا مصالحة حقيقية من دون الحقيقة وإحياء الذكرى. إن الأرمن المنتشرين في جميع أنحاء العالم، الذين يمثلون الجيلين الرابع والخامس

(15) Turkey: Erdogan uses "Leftovers of the Sword" hate speech www.genocidewatch.com/single-post/2020/05/11/turkey-erdogan-uses-leftovers-of-the-sword-anti-christian-hate-speech.

(16) France bans Turkish ultra-nationalists: Who are the 'Grey Wolves'? www.arabnews.com/node/1758216/world.

(17) The Grey Wolves are Disseminating Threatening Flyers to Armenian Households in Germany, https://zartonkmedia.com/2020/11/16/the-grey-wolves-are-disseminating-threatening-flyers-to-armenian-households-in-germany/.

(18) Fire Burns Armenian Church Building Overnight in San Francisco: Arson Suspected, https://sanfrancisco.cbslocal.com/2020/09/17/armenian-church-burns-san-francisco-arson-suspected/.

(19) Armenian Editor is Slain in Turkey, www.nytimes.com/2007/01/20/world/europe/20turkey.html.

(20) European Court Says Azerbaijan Wrong To Release Man Who Killed Armenian www.rferl.org/a/european-court-says-azerbaijan-wrong-to-release-man-who-killed-armenian/30635414.html.

من الناجين من الإبادة الجماعية للأرمن، ما زالوا يواجهون عبء الإنكار وتبرير الجرائم البشعة التي ارتُكبت قبل 105 سنوات. واليوم، يقع على عاتق أرمينيا، كدولة، واجب العمل في المحافل الدولية من أجل منع ارتكاب فظائع في المستقبل. ولدينا سجل معروف جيدا في هذا الصدد. وأنا أكتب هذه الرسالة، تحتفل الأمم المتحدة في 9 كانون الأول/ديسمبر باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة، الذي أُعلنَ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 323/69، بمبادرة من أرمينيا في عام 2015 في إطار جهودنا المستمرة للإسهام في جدول أعمال منع الإبادة الجماعية على الصعيد العالمي، لمساعدة العالم على الوفاء بتعهد "لن تتكرر أبدا".

أما بالنسبة إلى مَن ينكرون الإبادة الجماعية للأرمن فجلّ ما يفعلونه هو أنهم يُمعِنون في تقديم خدمة لمرتكبي الإبادات الجماعية اللاحقة.

أرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 8 و 15 و 71 و 135 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مهير **مارغريان**
سفير
الممثل الدائم